

الفصل الخامس

أقوال العلماء في صرف (أشياء)

وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في موضع واحد ممنوعة من الصرف؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [١٠١- المائدة]. ولاحظ النحويون أنها منعت الصرف -أي التنوين- وجعلت من الكسرة الفتحة علامة على الجر. وقد أشكل ذلك عليهم بعض الإشكال؛ ذلك أنّ الظاهر أنّ الكلمة منعت من الصرف على غير قياس، فهي ليست مما تنطبق عليه شروط المنع من الصرف، ولم يروا وصف ذلك بالشذوذ كما وصفت مخالفات أخرى في غير القرآن^(١)؛ ولذلك ذهب النحويون يتأولون محاولين تبين علة منع هذه الكلمة من الصرف.

قال ابن جني: "اعلم أنّه إنّما ذهب الخليل، وأبو الحسن [الأخفش] في (أشياء) إلى ما ذهب إليه، وتركوا أن يجملاها على ظاهر لفظها، فيقولوا: إنها (أفعال) لأنهما رأياها نكرة غير مصروفة نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [١٠١- المائدة] فلما رأياها نكرة غير مصروفة في

(١) مثال ذلك قول الشاعر: (سَراً بِنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي * * * عَلَى كَانِ الْمَسُومَةِ الْعَرَابِ). زيدت (كان) بين حرف الجر (على) ومجروره، وقال ابن عقيل: "وهذا في غاية الشذوذ". انظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ١: ٢٧٠. ولمزيد من تعرف أمثلة الشذوذ انظر: الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي.

حال التنكير ذهباً إلى أنّ الهمزة فيها للتأنيث^(١). تدور محاولات بعض النحويين في النظر إلى الكلمة على أنها كانت مما تنطبق عليه شروط المنع ثم غيرت؛ فصارت ذات ظاهر لا يقتضي المنع وباطن كان يقتضي المنع؛ ولذا منعت من الصرف. وقد اتخذت محاولات النحويين اتجاهات مختلفة. ولكنها في الغالب ظاهرة التكلف، وهو تكلف أدركه أبو حاتم السجستاني وصرح به، قال النحاس: "قال أبو حاتم: أشياء أفعال مثل أبناء وكان يجب أن تنصرف إلا أنّها سمعت عن العرب غير مصروفة فاحتال لها النحويون باحتيالات لا تصح"^(٢). وردّ النحاس قول أبي حاتم قال: "وأما أن يكون أفعالاً على قول أبي حاتم فمحال لأن أفعالاً لا يمتنع من الصرف وليس شيء يمتنع من الصرف لغير علة"^(٣). وليس في كلام أبي حاتم زعم أنها منعت الصرف من غير علة بل فيه ردّ لأقوال النحويين التي هي عنده احتيالات لا تصح.

وقد بلغ من احتفال الناس بهذا الخلاف أن كتب فيه نظم^(٤):

فِي وَزْنِ أَشْيَاءَ بَيْنَ الْقَوْمِ أَقْوَالُ قَالَ الْكِسَائِيُّ إِنَّ الْوَزْنَ أَفْعَالُ
وَقَالَ يَحْيَى يَحْدَفُ اللَّامَ فَهِيَ إِذْنُ أَفْعَاءُ وَزْنًا وَفِي الْقَوْلَيْنِ إِشْكَالُ

(١) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٤-٩٥.

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٤٢-٤٣.

(٣) النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٤٣.

(٤) أبو حيان محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، ٤: ٣٣، حاشية ١.

وَسَيُؤَيِّدُهُ يَقُولُ الْقَلْبُ صَيَّرَهَا لَفْعَاءَ فَافْهَمَ فَذَا تَحْصِيلُ مَا قَالُوا
ونجد أن من المفيد إفراد هذه المسألة بالدرس لتبين أقوال القدماء
والمحدثين في سبيل البحث عن إجابة لما تثيره الكلمة من أسئلة من مثل : هل
منع صرفها خاص بالقرآن الكريم؟ وما السبب الصحيح لمنعها من الصرف؟
وهل يجوز لنا أن نصرفها في لغتنا الحاضرة، من أجل ذلك سوف نبسط
أقوال النحويين فيها ثم نذكر رأي المحدثين في هذه المسألة.

أولاً : أقوال القدماء

سلم القدماء بمنعها الصرف فسارت محاولات تفسير ذلك في ثلاثة
اتجاهات : التأنيث حقيقة، والتأنيث توهما، والاتجاه التلفيقي :

١ : التأنيث حقيقة

ذهب طائفة من النحويين إلى أنّ اللفظ مؤنث لانتهائه بألف تأنيث
ممدودة، على أنهم اختلفوا في بناء اللفظ وفي كيفية تغير اللفظ عن أصله
الباطن. ونجد في ذلك مذاهب.

١/١ : التغير في ترتيب الأصوات :

التسليم المباشر بمنع هذا اللفظ من الصرف كان وراء محاولة البحث
عن علة مقبولة للمنع من الصرف، وتمنع الأسماء الصرف ما انتهت بألف
تأنيث ممدودة، فالهمزة في نهاية (أشياء) للتأنيث أما الهمزة في أولها فهي لام
الكلمة أي اللام من (شيء) ولكنها قدمت، وهذا هو التغير في ترتيب

الأصوات فيها. وهو قول الخليل ، ويذهب إليه سيويه ، وتابعهما المازني وجميع البصريين إلا الأخفش والزيادي^(١). قال سيويه : " وكان أصل أشياء شَيْئًا ، فكَرَهُوا منها مع الهمزة مثل ما كُرِه من الواو"^(٢). وقال المازني موضحًا ما حدث للفظ : " فجعل الهمزة التي هي لامٌ أولاً فقال : (أشياء) كأنها (لَفْعَاء)"^(٣). وذلك " يعني أن (شَيْئًا) هي (فَعْلَاء) كحمرَاء فكَرَهُوا الياء وبعدها الهمزة ، كما كرهت الواو وبعدها الهمزة في (مساوئة) حين قلبوا فجعلوا الهمزة مكان الواو ، فانقلبت الواو ياءً لكسرة الهمزة قبلها فقالوا : مسائِيَّة"^(٤) فهي (مفَالِعة) مقلوبة من (مفَاعِلَة) ، فكذلك شَيْئًا لما كرهت الياء مع الهمزة قلبوها فقالوا : أشياء فهي (لَفْعَاء) مقلوبة من (فَعْلَاء)"^(٥). وكان المبرد ذكر تفسيراً لمذهب الخليل يختلف عن الوارد سابقاً ، قال : " فكَرَهُوا همزتين بينهما ألف فقلبوا ؛ لنحو ما ذكرت لك من خطايا كراهة ألفين بينهما همزة. بل كان هذا أبعد ، فقلبوا فصارت اللام التي هي همزة في أوله ، فصار تقديره من الفعل : (لَفْعَاء) ولذلك لم ينصرف ، قال الله عز

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢ : ٢١٢.

(٢) سيويه، الكتاب، ٤ : ٣٨٠.

(٣) ابن جني، المنصف، ٢ : ٩٤.

(٤) مصدر ميمي للفعل ساء، جاء في نوادر أبي زيد: "يقال: سُوئُهُ مَسَاءَةً وَمَسَائِيَّةً وَسَوَائِيَّةً"،

انظر: أبوزيد الأنصاري، النوادر في اللغة، ص ٢٣٢.

(٥) ابن جنيد، شرح عيون كتاب سيويه، ص ٣٠٧-٣٠٨.

وجل: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ ولو كان (أفعالا) لانصرف كما ينصرف أحياء وما أشبهه^(١).

ويقتضي قول الخليل هذا تفسير العلاقة بين (شيء) و(أشياء)، فذهب إلى أن (أشياء) ليست جمع تكسير ل(شيء)، فلفظها مفرد ومعناها جمع، قال الفارسي: "وهو واحد بمعنى الجمع كرهط ونفر؛ لأن(فعلاء) ليس مما يكسر عليه الواحد"^(٢).

ينطلق تفسير الخليل من فرضية أن(أشياء) منعت من الصرف لأنها تنتهي بألف تأنث ممدودة وهي من الأمور المانعة من الصرف، واقتضت هذه الفرضية القول بتقديم الهمزة، واقتضت أيضاً القول بأنها ليست جمعاً لشيء بل اسم جمع^(٣). ولهذه الأمور أهميتها في تصريف (أشياء) يعرض لها النحويون في معالجة تفسير منعها من الصرف.

يذهب المؤيدون قول الخليل بأنه اسم جمع لا جمع إلى أن تصغير الكلمة (أشياء) وجمعها دليلاً على صحة مذهبه، ف(أشياء) تصغر على

(١) المبرد،المقتضب، ١: ٣٠. وانظر أيضاً: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢: ٢١٢.

(٢) الفارسي،التعليقة على كتاب سيبويه، ٥: ٨٦.

(٣) اسم الجمع هو الاسم المفرد في لفظه الدال على جمع في معناه، وهو ما ليس له واحد من لفظه وله واحد من معناه، مثل: رهط، إبل، نفر، جمهور، قطيع، جيش، شعب، قوم، قبيلة، طائفة. ويعامل معاملة المفرد باعتبار لفظه ومعاملة الجمع باعتبار معناه. انظر: الشمسان، دروس في علم الصرف، ٢: ٣٢.

(أُشْيَاءٌ)^(١)؛ "فلهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن. ألا ترى أنه لا يلزمه أن يقول: (شيئات) لأنها ليست بجمع كُسر عليه (شيء)، وإنما هي اسمٌ للجمع، بمنزلة: (نفر، ورهط) فكما تقول: (نُفِير، ورُهَيْط) كذلك جاز أن تقول: (أُشْيَاءٌ)، فمن هنا قوي قول الخليل، وضعف قول أبي الحسن! وهذا الذي يلزم أبا الحسن لازم للفراء؛ لأنهما جميعاً يقولان: إنها (أفعلاء)"^(٢).

أما جمعها فيذكر المازني أن (أشياء) جمعت على (أشاوى)، قال: "ثم جمع فقال: (أشاوى) مثل (صحارى)"^(٣)، ويؤيد المازني ورود (أشاوى) عن العرب بما نقله عن الأصمعي قال: "وأخبرني الأصمعي، قال: سمعت رجلاً من أفصح العرب يقول لخلف الأحمر: (إنّ عندك لأشاوى)"^(٤). أمّا الزجاج فيرى هذا الجمع مقوياً لقول الخليل، قال:

(١) يصغر على لفظه - كما يصغر الواحد - اسم الجمع واسم الجنس الجمعي وجمع التكسير الدال على القلة (الأبنية: أفعال، أفعلة، فعلة، أفعال)، مثال ذلك: قوم < قُوم، نخل < نُخيل، أبحر < أبحر، أعمدة < أعمدة، صبية < أصيبية، أثمار < أُنْثَار. أما جمع التكسير للكثرة فيصغر الواحد منه ثم يجمع المذكر العاقل منه جمع مذكر سالماً ويجمع ما سوى ذلك بالألف والتاء، مثل (رجال): رجال < رجل < رُجَيْل < رُجَيْلون. (جبال): جبال < جبل < جُبَيْل < جِبَيْلات، انظر: الشمسسان، دروس في علم الصرف، ٢: ٥٢-٥٤.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢: ١٠١.

(٣) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٤.

(٤) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٤.

"وَيُصَدِّقُ قَوْلَ الْخَلِيلِ جَمْعُهُمْ أَشْيَاءٌ عَلَى أَشَاوَى، وَأَشْيَاهُ"^(١)، وذهب الرضي إلى أبعد من ذلك حين رأى أن هذا الجمع يضعف قول غير الخليل، قال: "ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم: أشايا؛ وأشواى، في جمع أشياء، كصحارى في جمع صحراء، فإن أفعلاء وأفعالاً لا يجمعان على فعالي"^(٢).

وتجمع (أشياء) على (أشياوات)^(٣). ويذكر ابن الأنباري اتخاذ البصريين هذا دليلاً على أنها مفرد لا جمع تكسير، قال: "والذي يدل على ذلك أيضاً أنهم قالوا في جمعه أيضاً (أشياوات) كما قالوا في جمع فعلاء فعلاوات نحو صحراء وصحراوات، وما أشبه ذلك، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع، وليس بجمع"^(٤). ولعل ابن الأنباري استفاد مما جاء عند الفراء الذي قد ساق في عرضه لرأي الكسائي أن (أشياء) التي على (أفعال) كثرت في الكلام فأشبهت فعلاءً، فمنعت من الصرف كمنع حمراء، وجمعت على فعالي: (أشواى) كعذاراء على عذارى، وجمعت على فعلاوات (أشياوات) كحمراوات^(٥). ولم يسلم قول الخليل من نقد الناقدين؛ إذ ذكر ابن جني أن الفراء^(٦) أنكر قول الخليل للقلب إذ جعلها (لفعاء)، وللجمع

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢: ٢١٢.

(٢) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٣١.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٢١.

(٤) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ٢: ٨١٨.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٢١.

(٦) ليس ما يذكره ابن جني وارداً في معاني القرآن للفراء.

جمع ما واحده محرك العين مؤنث بالهاء نحو: طَرْفَةٌ: وطَرْفَاءٌ، وقَصَبَةٌ: وقصباء^(١) وأجاب ابن جني عن ذلك بأن الفراء يقول بحذف الهمزة وليس تقديم اللام بأشنع من حذفها^(٢)، أما الجمع فلا يلزم الخليل "لأنه ليس عنده أنّ (أشياء) جمع كسرّ عليه (شيءٌ) بمنزلة: (كلبٌ وكِلابٌ، وكعبٌ وكِعبٌ)، وإنما (أشياءٌ) عنده اسم للجمع فيه لفظ الواحد بمنزلة (الجامل والباقر) فهذان لم يكسرّ عليهما (جمل ولا بقر)، وإنما هما اسمان للجمع بمنزلة (نفر، ورهط، وقوم، ونسوة، وإبل، وجماعة)، فمن هنا لم يلزم الخليل ما ألزمه الفراء إياه"^(٣).

وواضح أن انتصار ابن جني لرأي الخليل لا يستند إلى حجة قوية؛ فهو يقر بشناعة القول بالتقديم، أما الزعم بأن (أشياء) اسم جمع لا جمع تكسير فأمر ينقضه وجود مفرد من لفظه هو (شيء). فإن لم تكن (أشياء) جمع تكسير ل(شيء) فما جمع التكسير لها؟ أما تصغير (أشياء) على (أشياء) وإن دعم قول الخليل في مقابل قول الأخفش والفراء فإنه لا يدعمه في مقابل قول الكسائي فهي على رأيه تصغر هذا التصغير.

وأما الاستدلال على تقديم الهمزة بالجمع على (أشأوى): (لفاعى)^(٤) فهو معترض من جهة أنّ الواو تظهر في موضع الياء، وهذا أمر

(١) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٨.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٨.

(٣) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٨.

(٤) "ووزن (أشأوى) على قول الخليل (لفاعى)؛ لأن الهمزة عنده لام مقدّمة" المنصف ٢: ٩٩.

أدركه ابن جني فراح يعتذر عنه بقوله: "فأما قولهم في جمعها: (أشاوى) فقياسه: (أشايا)، لأن الياء ظاهرة في (أشياء)، ولكن الياء قلبت واوًا، كما قالوا: (جبيت الخراج جباوة)، وكما قالوا: (رجاء بن حيوة) يريدون: (حيّة). وحكى أبو زيد: (باد الشيء يبيد بواوًا) بالواو؛ وكأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة للياء بين الألفين في (أشايا) لو قالوها لقرب الألف من الياء؛ وليكون قلب الياء واوًا هنا عوضًا للواو من كثرة دخول الياء عليها^(١)؛ وكأن من قال في (مطيّة، وهدية: مطاوى وهداوى) إلى هذا ذهب"^(٢).

وقد أدرك ابن جني بفطنته أن هذه العلة ضعيفة فوصفها بأنها ليست بعلّة قاطعة، ولكنّ فيه ضربًا من التعلّل؛ ولذلك ينقل قولاً ينقض

(١) قد تقلب الواو ياءً، وقد تقلب الياء واوًا؛ ولكن قلب الواو ياءً أكثر. أما المعاوضة فهي علة تفسيرية يلجأ إليها الصرفيون لتفسير ألوان من التغيرات الصرفية والظواهر التي لا يتبينون لها علة أخرى، مثال ذلك قلب الواو ياء في بناء (فُعَلَى) مثل: دُنْيَا، وقلب الياء واوا في بناء (فَعَلَى) مثل: تَقْوَى، فهم يرون أن هذا القلب فيه معاوضة، انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٧٨-٨٨، ومن ذلك ما ذكره ابن جني من تعليل اختيار اللام ليتوصل بها إلى نطق الألف قال "إنما خصوا اللام بما دون غيرها من قبل أنهم لما احتاجوا لسكون لام التعريف إلى حرف يقع الابتداء به قبلها أتوا بالهمزة، فقالوا: الغلام والجارية، فكما أدخلوا الألف قبل اللام هناك كذلك أدخلوا اللام قبل الألف في (لا) ليكون ذلك من التعاوض بينهما"، انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٦٥٢. وغني عن البيان ما في التعليل من وهم إذ الهمزة غير الألف.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٩.

الاحتجاج بهذا الجمع على تقديم اللام، قال: "وأخبرني أبو عليّ أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ (أشأوى) ليس بجمع (أشياء) من لفظها، وأنه من لفظ قول الشاعر:

يا حبّذا حين تمسي الريح باردة وادي أُشَيِّ وفتيانٌ به هُضُم
ف(أشأوى) على هذا (فَعَالَى) بمنزلة (عذارى)؛ لأنّ الهمزة في (أشَيِّ) فاء،
فينبغي أن تكون في (أشأوى) فاء؛ كأنّ واحدتها: (إشأوة) وتكون (إشأوة)
كإداوة وتكون (أشأوى): فعائل - في الأصل - كأداوى^(١). ويحاول ابن
جنّي لما أدركه من ضعف القول بالتقديم أن يخرج بتفسير، فيتوجه بسؤاله
إلى أبي عليّ: أيمن أن تكون (أشياء) جمعاً ل(شيء) من غير لفظها كما
جمعت (أشياء) نفسها على (أشأوى) من غير لفظها؟ قال ابن
جنّي: "فقلت لأبي عليّ: فهلا كانت (أشياء) على هذا (فعلاء) من غير لفظ
(شيء)، وتكون الهمزة فيها: فاء، دون أن تكون (لفعاء)؟ فقال: إنه إنما
ذهب في (أشأوى) إلى أنها من غير لفظ (أشياء) لأنّ في (أشياء) ياء، وفي
(أشأوى) واو، فأما (أشياء) فلا إبدال فيها يسوغ أن يقال فيها: إنّها من غير
لفظ (شيء)"^(٢).

وواضح من النص أن أبا عليّ لا يرتضي كون (أشياء) اسم جمع بل
هي جمع لشيء من لفظه، فهو مخالف لمذهب الخليل.

(١) ابن جنّي، المنصف، ٢: ٩٩.

(٢) ابن جنّي، المنصف، ٢: ١٠٠.

وعلى الرغم من أن ابن جني يقول: "فأما التقديم فجائز كثير في كلام العرب"^(١) لم يقبل القول بهذا التقديم نحويون آخرون ذهبوا يجتهدون في اتجاه آخر.

٢/١: حذف الصوت

ونجد في هذا الاتجاه أربعة أقوال: قول الأخفش، وقول الفراء، وقول يفهم من تفسير المبرد قول الأخفش، وقول ذكره مكي بن أبي طالب. وتتفق كل هذه الأقوال على أن (أشياء) جمع وليس باسم جمع خلافاً للخليل، وأنها على البناء (أفْعلاء)؛ وأنه حذف منها حرف؛ ولكن هذه الأقوال تختلف في تفاصيلها أو في فهمها وتفسيرها لقول الأخفش.

١/٢/١: قول الأخفش

ويعلل ابن جني مذهب الأخفش بأنه هرب من القول بتقديم اللام^(٢). يذهب الأخفش إلى أن همزة (شيء) حذفت من جمعه وتابعه في ذلك من البصريين الزيادي^(٣). قال المازني "وكان أبو الحسن يقول: (أشياء: أفْعلاء)، وجمع (شيء) عليه، كما جمع (شاعر) على: (شُعراء) ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل استخفافاً وكان الأصل: (أشيئاء) فثقل هذا فحذفوا"^(٤). ونظير هذا ما ينقله ابن جني قال: "وحكى الفراء عنهم: (براء)

(١) ابن جني، المنصف، ٢: ١٠٠.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢: ١٠٠.

(٣) انظر النص على متابعة الزيادي الأخفش: الزجاج، معاني القرآن، ٢: ٢١٢.

(٤) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٤.

غير مصروف، وقال: يريدون به: (بُرءَاء) وحذفوا اللام، فهذا القول يؤنس بقول الأَخْفَش في حذف الهمزة من (أشْيَاء) ^(١). ولهذا القول الذي يقوله الأَخْفَش مشكلاته، وذلك أن جمع (فَعْل) لا يكون على (أفْعلاء)، ومثله (فاعل) فهو لا يجمع على (فُعلاء) ^(٢). وإنما (أفْعلاء، وفُعلاء) جمع لفَعِيل، وهذا معنى قوله "وكلاهما جمع لفَعِيل"، ومع ذلك جمع شاعر على شُعراء، وجمع سَمَح على سُمَحَاء خلافا للقياس، وعليه يمكن أن يقاس قياساً شكلياً جمع شيء: فَعْل على أشْيَاء: أفْعلاء. وينبغي أن نقول إنَّ المحذوف حسب قول الأَخْفَش كسرة وهمزة لا الهمزة وحدها. ولعلمهم أهملوا الإشارة إلى هذا لوضوحه.

أما العُكْبُرِي فقد تنبه إلى مشكلة الكسرة، نقل عنه (السمين الحلبي) أن الياء فتحت لتسلم ألف الجمع فصار وزن أشْيَاء: أفْعاء ^(٣). ومن مشكلات فرضية الأَخْفَش تصغير (أشْيَاء) وهو مدار مناقشة المازني: "قال أبو عثمان: فسألته - يعني أبا الحسن - عن تصغيرها، فقال: العرب تقول (أشْيَاء) فاعلم؛ فيدعونها على لفظها. فقلت: فلم لا رُدَّت إلى واحدها. كما رُدَّ شُعراء إلى واحده؟ - فلم يأت بمقنع!" ^(٤).

(١) ابن جني، المنصف، ٢: ١٠٠.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٥.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٤: ٤٣٥-٤٣٦. ولم أجد هذا القول في كتابه (التبيان) ولا في طبعته القديمة باسم (إملاء ما من به الرحمن).

(٤) ابن جني، المنصف، ٢: ١٠٠.

المشكلة هنا أن الأخفش جعل أشياء على بناء من أبنية الجمع الدالة على الكثرة وليس للمفرد جمع قلة؛ لذلك لا مفر من ردّ الجمع إلى الواحد لتصغيره ثم جمعه فيقال: شَيْئَاتٍ كما قيل شُويعِرُونَ؛ ولكن العرب صغرت أشياء على لفظها (أشياء)، وفي هذا دليل على أنها ليست على بناء جمع دال على الكثرة مثل أفعلاء^(١). وقد حاول أبو عليّ الفارسيّ أن يجد مخرجاً للتصغير فقال إنها صغرت هذا التصغير؛ لأنها جاءت بدلاً من أفعال^(٢). ولم يقبل ابن الشجري قول أبي عليّ وأتى بقول آخر، قال: "وأقول: إنّ الذي يجوز أن يُستدلّ به لمذهب الأخفش، أن يقال: إنّما جاز تصغير أفعلاء على لفظه، وإن كان من أبنية الكثرة، لأن وزنه نقص بحذف لامه فصار أفعاء، فشبهوه بأفعال، فصغروه"^(٣).

ودفاع ابن الشجري يعتمد على حقيقة واضحة وهي أن نقصان اللفظ يغيّر تصغيره ويحتلب حكماً جديداً، ونظيره تصغير (سَمَاءٍ)؛ فهي وإن كانت رباعية الحروف لا تصغر على (فُعَيْلٍ)؛ لأنّ هذا يؤدي إلى اجتماع ثلاث ياءات؛ لذلك حذف منه حرف فصار ثلاثياً، فصغر على (فُعَيْلٍ)، واجتلبت له تاء التأنيث؛ لأنّ الثلاثي المؤنث تلحقه التاء عند التصغير. ولكن دفاع ابن الشجري يعيبه أنه ينطلق من فرضيتين غير مسلمتين: إحداهما أن

(١) ابن جني، المنصف، ٢: ١٠٠-١٠١.

(٢) الفارسي، التكملة، ص ١٠٩.

(٣) ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢: ٢٠٧-٢٠٨.

البناء هو (أفعلاء) وهو موضع النزاع، والأخرى التشبيه بـ(أفعالٍ)، وهو أمر رُدَّ به قولُ الكسائي الذي سيذكر لاحقاً.

بعض مشكلات مذهب الأَخفش هي التي دعت الفراء أن يحاول معالجة القول ببديل جذريّ يحافظ على القول بالحذف.

٢/٢/١: قول الفراء

وهو موافق لقول الأَخفش مخالف له في بعض التفاصيل، لذلك ينسب بعض المصنفين القول إلى الأَخفش والفراء والزيادي دون تفريق^(١). قال الفراء: "ولكننا نرى أن أشياء جُمعت على أفعلاء كما جمع لِين وأَلِيناء، فحذف من وسط أشياء همزة، كان ينبغي لها أن تكون (أشيئاء) فحذفت الهمزة لكثرتها"^(٢). ونجد لرأي الفراء هذا مزيداً من البسط عند ابن جنبي قال: "وأما الفراء فذهب إلى أنّ (أشيئاء: أفعلاء) محذوفة اللام - كما رأى أبو الحسن - إلا أنه ادّعى أنّ (شيئاً) محذوف من: (شيئٍ) كما قالوا في (هيئن: هيئن) فكما جمعوا (هيئاً) على (أفعلاء)، فقالوا: (أهوناء) كذلك جمعوا (شيئاً) على (أفعلاء) لأنّ أصله: (شيئٍ) عنده"^(٣).

وعلى الرغم من تصريح الفراء بحذف الهمزة نجد من يذهب في تفسيره التغير مذهباً لا يحتمله ما عرف عن الفراء؛ فهذا مكّي بن أبي طالب يقول شارحاً مذهب الفراء: "وأصلها (أشيئاء) كهيئن وأهوناء؛ فمن أجل همزة

(١) انظر مثلاً لاحصراً: النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٤٢.

(٢) الفراء، معاني القرآن ١: ٣٢٠.

(٣) ابن جنبي، المنصف، ٢: ٩٦.

التأنيث لم ينصرف، لكنه خفف، فأبدل من الهمزة الأولى - وهي لام الفعل - ياءً، لانكسار ما قبلها، ثم حذفت استخفافاً لكثرة الاستعمال^(١). والوزن إذن (أفْعَاء).

وقد بين ابن جنبي وغيره ما يثيره قول الفراء من إشكال، وهو أمور:

- ١) ادعاء أن (شيئاً) محذوف من (شيئٍ) لا دليل عليه من السماع^(٢).
- ٢) أن (فِعِلاً) ليس حكمه أن يجمع على (أفْعِلاء) إلا ما ندر. وكذلك (فَعْل) ليس حكمه أن يجمع على (أفْعِلاء)^(٣).
- ٣) أن الزعم بأن (فِعِلاً) أصله (فَعِيل)، الذي يجمع على (أفْعِلاء)، لا دليل عليه. ولا يأتي ما عينه ياء على (فَعِيل) إلا أن تكون لامه ياء.
- ٤) لو كان (شيء) في الأصل (شيئاً) لكان هذا الأصل أكثر استعمالاً؛ قياساً على أمثاله: مَيّت وليّن وهَيّن، وسيّد. ولكن هذا الأصل لم يسمع حتى يكون أكثر استعمالاً^(٤).
- ٥) لو كان (أشياء) على أفْعِلاء لوجب رده عند التصغير إلى الواحد؛ إذ هذا شأن جمع الكثرة، ولكنه صغر على لفظه فدل على أنه جمع قلة^(٥).

(١) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١: ٢٤٧. وذكر السمين بأن هذه طريقة مكّي في تصريف المذهب أما العكبري فصرفه كما ورد عند الفراء، انظر: الدر المصون، ٤: ٤٣٥.

(٢) ابن جنبي، المنصف، ٢: ٩٦.

(٣) ابن جنبي، المنصف، ٢: ٩٧. يكسر (فَعْل) على: فُعُول، وفِعَال، نحو: كَعَب: كُعُوب، وكِعَاب.

(٤) الرضي، شرح الشافية، ١: ٣٠.

(٥) ابن جنبي، المنصف، ٢: ١٠٠.

٦) لو كان (أشياء) على (أفعلاء) لما جاز أن تجمع على (أشأوى)؛ لأن (أفعلاء) لا تجمع على (فعألى)^(١).

٣/٢/١: خروج الواحد إلى فعيل:

نجد عند المبرد رواية لقول الأخفش تختلف بعض الاختلاف عن الرواية المذكورة آنفاً، قال: "وكان الأخفش يقول: (أشياء) (أفعلاء) يا فتى، جُمع عليها (فعل)؛ كما جُمع سَمَح على سُمَحَاء، وكلاهما جمع لفعيل؛ كما تقول في نصيب: أنصباء، وفي صديق: أصدقاء، وفي كريم: كرماء، وفي جليس: جلساء. فسَمَح وشيءٌ على مثال (فعل) فخرج إلى مثال فعيل"^(٢).

يمكن فهم تفسير المبرد في ضوء ما ورد عند ابن جني فقد ذكر "أنه قد حكى (سَمَح وسميح) فيكون على هذا (سُمَحَاء) جمع سميح. والمشهور عنهم: سَمَح"^(٣). ومعنى ذلك أنهم جمعوا سَمَحًا على سُمَحَاء كأنه سميح على نحو ما عبر عن ذلك الجوهري^(٤)، أي أنهم "جمعوا (فَعَلًا) على (فُعَلَاء)"^(٥). وهذا معنى خروج (فَعَل) إلى (فَعِيل). و(شيء) مثل (سَمَح)

(١) الرضي، شرح الشافية، ١: ٣١.

(٢) المبرد، المقتضب، ١: ٣٠.

(٣) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٥.

(٤) الجوهري، الصحاح، مادة: سمح.

(٥) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٥.

كأنها (شَيْيء) على (فَعِيل) ولكنها لم تجمع على (فُعلاء) كما جمعت (سمح) بل على (أفُعلاء) الذي هو جمع لـ(فَعِيل) أيضاً.

وقول المبرد فيه محاولة لمعالجة المشكلة التي يثيرها قول الأخفش وهي أن (فُعلاء) لا يجمع على (أفُعلاء)، قال ابن جنبي: "وليس حكم (فَعْل) أن يجمع على (أفُعلاء)"^(١).

وربما أوحى هذا التفسير إلى من ذهب إلى أن شيئاً في الأصل (شَيْيء) وهو ما انفصله في (رابعاً).

٤/٢/١ : القول بأن واحده على فَعِيل :

ويفترض هذا القول أن (أشياء) - على (أفُعلاء) - جمع لشَيْيء على (فَعِيل)، ولعل هذا مستفاد من قول الكوفيين أن بناء (فَعِيل) أصله (فَعِيل)^(٢). أو لعله ذهب هذا المذهب ليكون الجمع قياسياً، قال مكّي: "وقال بعض أهل النظر: (أشياء) أصلها (أشْيَاء) على وزن (أفُعلاء)، كقول الأخفش؛ إلا أنّ واحدها (فَعِيل) كصديق وأصدقاء، فأعلّ على ما تقدم من تخفيف الهمزة، وحذف العوض. وحسن الحذف في الجمع لحذفها من الواحد، وإنما حذفت من الواحد تخفيفاً لكثرة الاستعمال؛ إذ (شَيْيء) يقع على كل مسمّى من عَرَض أو جسم أو جوهر، فلم ينصرف لهمزة التأنيث في الجمع. وهذا قول حسن جار في الجمع، وترك الصرف على القياس،

(١) ابن جنبي، المنصف، ٢: ٩٧.

(٢) انظر المسألة (١١٥): وزن سيّد وهين ونحوهما: الأنباري، الإنصاف، ٢: ٧٩٥.

لولا أنّ التصغير يعترضه كما اعترض الأخفش^(١). قال السمين الحلبي:
"ووزنها بعد الحذف أفعاء"^(٢).

تسلسل التغيير حسب هذا القول هكذا:

شييء (فَعِيل) ← أشيَاء (أفعلاء) ← أشيَاء ← أشيَاء (أفعاء)

والملاحظ من هذا التسلسل أن المحذوف من الجمع مختلف عن المحذوف

من الواحد؛ إذ المحذوف من الجمع إحدى الياءين عين الكلمة أو لامها-

الأخفش يفترض حذف اللام- أما الواحد فالمحذوف منه ياء الزيادة.

ولذلك قال السمين الحلبي: "قوله (هذا قول حسن) فيه نظر لكثرة ما يرد

عليه وهو ظاهر مما تقدم". واكتفى بهذا التعليق الذي لم يسلم من المبالغة؛

غير أنه أورد في موضع آخر قوله: "وقد ردّ الناس هذا القول، بأنّ أصل

شيء: شييء بزنة صديق دعوى من غير دليل، وبأنه كان ينبغي ألاّ يُصغر

على لفظه، بل يُردُّ إلى مفرده كما تقدم تحريره"^(٣).

وإن كانت الأقوال السابقة تنطلق جميعاً من أن اللفظ منع من الصرف

لعلة لفظية، هي ألف التأنيث الممدودة، متجاهلة العلاقة القوية بين (شيء)

و(أشياء) علاقة الواحد بالجمع فإننا نجد اتجاهها أهتم بهذه المسألة فلم يدفعه

المنع من الصرف إلى ميدان بعيد عن ظاهر اللفظ، وهذا هو الاتجاه الثاني.

(١) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١: ٢٤٨.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ٤: ٤٣٩.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون، ٤: ٤٤٠.

٢: التانيث توهما

وصرح الزجاج بنسبة هذا القول إلى الكسائي^(١). ونسبه النحاس إليه وإلى أبي عبيد^(٢). أما الفراء فذكر رأي الكسائي دون تصريح باسمه، قال: "وقد قال فيها بعض النحويين: إنما كثرت في الكلام وهي (أفعال) فأشبهت فَعْلَاء فلم تصرف؛ كما لم تصرف حمراء، وجمعها أشاوى - كما جمعوا عذراء عذارى، وصحراء صحارى - وأشياوات؛ كما قيل: حمراوات"^(٣).

وذهب ابن جني في تفسيره قول الكسائي إلى أن الذي دعاه إلى عدها جمعاً على (أفعال) أن "(أشياء) أشبهت (أحياء) جمع (حي)، فكما أن (أحياء : أفعال) لا محالة، فكذلك (أشياء) عنده أفعال"^(٤). قال ابن الأنباري في سياق بيان قول الكسائي: "إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شيء، وشيء على فَعْل، وفَعْل يجمع في المعتل العين على أفعال، نحو: بَيِّت وأبيات وسَيْف وأسياف، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنهم قد قالوا فيه: زند وأزناد، وفرخ وأفراخ، وأنف وأناف، وهو قليل شاذ، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئاً مطرّداً؛ فدل على أنه أفعال"^(٥).

(١) الزجاج معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبدالجليل عبده شلي (ط١، عالم الكتب/بيروت، ١٩٨٨م) ٢:

٢١٢.

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٤٢.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٢١.

(٤) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٦.

(٥) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٨١٤.

ويسوق أبو البركات دليلين على أنّ (أشياء) جمع تكسير، وذلك اعتماداً على قرينتين إحداهما قرينة إضافة العدد والأخرى قرينة الجنس، أما عن قرينة إضافة العدد فقال: "والذي يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطرفاء قولهم: (ثلاثة أشياء). والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد. ألا ترى أنه لو قيل (ثلاثة ثوب وعشرة درهم) لم يجوز، فلما جاز هاهنا أن يقال: (ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء) دلّ أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع"^(١). وأما استدلاله بقرينة الجنس ففي قوله: "والذي يدل على ذلك أيضاً تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم: (ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء)، ولو كانت كطرفاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال (ثلاثة أشياء) وكان يجب أن يقال: ثلاث أشياء؛ كما كنت تقول مثلاً: ثلاث غرف؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد"^(٢).

وهو أيضاً يسوق الجواب على هذه الأدلة، فالجواب على دليل إضافة العدد أنه لا يضاف إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى، و(أشياء) مفردة لفظاً مجموعة معنًى فجاز أن يضاف إليها، أما تذكير العدد فلأنها - وإن كانت مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها - فهي اسم جمع فتنزلت منزلة (أفعال)

(١) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٨١٤.

(٢) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٨١٤.

الذي هو جمع لشيء من حيث المعنى ؛ ولذلك (أشياء) في المعنى جمع لشيء ، فهي مثل (أثواب) جمع ثوب فيقال ثلاثة أشياء مثل ثلاثة أثواب^(١).
والحق أن التكلف ظاهر في رد الحجج.

أما علة منعها الصرف - عند الكسائي - فهي أنها شابته في جمعها الواحد الذي على (فَعْلَاء)؛ إذ جمعت - حسب نص الفراء السابق - على (أشأوى) مثل: صَحْرَاءَ وصَحَارَى، وَعَدْرَاءَ وَعَدَارَى، وكذلك جمعت على (أشياءوات) مثل: حَمْرَاءَ وَحَمْرَاوَاتٍ، وقال الرضي في سياق نقله قول الكسائي: "منع صرفه توهمًا أنه كَحَمْرَاءَ، مع أنه كأَبْنَاءٍ وَأَسْمَاءٍ"^(٢).

والقياس على التوهم له شواهد في اللغة ساق منها الرضي أمثلة في قوله: "كما تُؤْهِمُّ في مَسِيلٍ - وميمه زائدة - أنها أصلية فجمع على مُسَلَانٍ"^(٣). كما جمع قَفِيزَ على قُفْزَانٍ وَحَقَّه مَسَائِلَ، وكما تُؤْهِمُّ في مُصِيبَةٍ وَمَعِيشَةٍ أن ياءهما زائدة كياء قَبِيلَةٍ فَهُمَزَتْ في الجمع فقليل: مصائبُ اتفاقًا، ومعائشُ عن بعضهم، والقياس مصاوبٌ ومعايشُ، وكما تُؤْهِمُّ في مِندِيلٍ ومِسْكِينٍ ومِدرعةٍ، وهو من تركيب ندلٍ ودرعٍ وسكنٍ، أصالةٌ ميمها فقليل: تمندل وتمسكن وتمدرع"^(٤). ومن ذلك ما ذكره السمين الحلبي قال: "وقد

(١) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٨١٩-٨٢٠.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ١: ٢٩.

(٣) ولعل في هذا عذرًا لمن يجمع الوصف (مدير) على (مدراء)، فهو توهم أصالة الميم وتوهم أن الصيغة (فَعِيل).

(٤) الرضي، شرح الشافية، ١: ٢٩.

أجاب بعضهم عن الكسائي بأن النحويين قد اعتبروا في باب ما لا ينصرف الشبه اللفظي دون المعنوي، يدلُّ على ذلك مسألة سراويل في لغة من يمنعه فإنَّ فيه تأويلين، أحدهما: أنه مفرد أعجمي حمل على مُوازِنه في العربية، أي صيغة مصاييح مثلاً، ويدلُّ له أيضاً أنهم أجروا ألف الإلحاق المقصورة مُجرى ألف التأنيث المقصورة، ولكن مع العلمية، فاعتبروا مجرد الصورة^(١).

وعلى الرغم من قرب قول الكسائي إلى الواقع اللغوي ووجه برفض شديد، قال الزجاج: "وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا، وألزموه ألا يصرف أبناء وأسماء"^(٢). وهذا الفراء الكوفي يرد قضية التوهم، قال: "ولو كان على التوهم لكان أملك الوجهين بها أن تجرى"^(٣)؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خَفَّ؛ كما كثرت التسمية بيزيد فأجروه وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء"^(٤). ويردّ الفراء احتجاج الكسائي لمنع صرف أشياء بأنها جمعت على أشياءوات بأنه قد جمع هذا الجمع ما يماثلها ولم يمنع من الصرف: قال "وقد قالت العرب: هذا من أبناءوات سعد، وأعيدك بأسماءوات الله، وواحدة أسماء وأبناءوات تجرى، فلو منعتُ أشياء الجَري لجمعهم إياها أشياءوات لم أُجر أسماء ولا أبناء؛ لأنهما

(١) السمين الحلبي، الدر المصون، ٤: ٤٣٩. وانظر لمزيد من أمثلة الشبه: الخطاب، قضية الشبه في النحو العربي.

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢: ٢١٢.

(٣) تجرى: تصرف.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٢١.

جمعتا أسماوات وأبناوات"^(١). ويعتمد ابن جنى في ردّه قول الكسائي على إنكار كون (أشياء) جاءت على (أفعال)، قال: "ثم احتال لامتناعها من الصرف فشبهها (بفعلاء). وهذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعفه إنما كان يكون فيه بعض العذر لترك الصرف لو صحّ أنها (أفعال)"^(٢). وإن اكتفى ابن جنى بتضعيف اعتلال الكسائي فإن ابن يعيش يرى فيه تعسّفًا، وقال: "فلا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة. فإذا جاز أن يكون (فَعَلَاء) كقَصَبَاء، وطَرَفَاء، فلا يحمل على ما ذكره، وليس فيه تكلف سوى القلب، وهو كثير في الكلام"^(٣).

وهذا الاحتجاج يمكن أن يوجه إلى قول الخليل أيضًا، فهو قول يفترض أمورًا: أولها أن أشياء على بناء (فَعَلَاء) والثاني أن الهمزة قدمت فصار الوزن (لَفَعَاء)، والثالث أن (أشياء) اسم جمع لا جمع تكسير لشيء، وكل هذه الأمور لا دليل عليها، وواضح أن قول الخليل إنما هدفه تفسير مجيء اللفظ ممنوعًا من الصرف في القرآن، ولم يرو اللغويون لنا من أشعار العرب ولا من أقوالهم ما يشهد باستخدام العرب لهذا اللفظ ممنوعًا من الصرف باطراد. ورأى أبو علي الفارسي أن تلك الآراء لا تخلو من الاعتراضات فحاول أن يستفيد من جملتها ليصل إلى رأي في تفسير منع (أشياء) من الصرف، وهذا هو الاتجاه الثالث.

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٢١.

(٢) ابن جنى، المنصف، ٢: ٩٦.

(٣) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٨٠.

٣: الاتجاه التلفيقي

وهو اتجاه وجدته عند أبي عليّ الفارسيّ، وفيه شيء من التلفيق بين قول الكسائي وقول الأخفش والفراء، فشيء جمعها أشياء على (أفعال) في الأصل؛ ولكنها جاءت على (أفعلاء) بدلا من أفعال، نجد اتجاهه هذا في معرض إجابته على اعتراض المازنيّ الذي جابه الأخفش به وهو مشكلة تصغير (أشياء)، فقال: "والجواب عن ذلك: أنّ أفعلاء في هذا الموضع جازّ تصغيرها، وإن لم يَجْزُ ذلكَ فيها في غير هذا الموضع، لأنها قد صارت بدلا من (أفعال) بدلالة استجازتهم إضافة العدَدِ القليل إليها، كما أضيف إلى أفعال. ويدل على كونها بدلا من (أفعال) تذكيرهم العدد المضاف إليها في قولهم (ثلاثة أشياء)، فكما صارت بمنزلة (أفعال) في هذا الموضع بالدلالة التي ذكرت، كذلك يجوز تصغيرها من حيث جازّ تصغير أفعال، ولم يمتنع تصغيرها على اللفظ من حيث امتنع تصغير هذا الوزن في غير هذا الموضع لارتفاع المعنى المانع من ذلك عن أشياء وهو أنها صارت بمنزلة أفعال. فإذا كان كذلك لم يجتمع في الكلمة ما يتدافع من إرادة التقليل والتكثير في شيء واحد"^(١).

ثانياً: أقوال المحدثين

أما المحدثون فمنهم من اتجه اتجاهًا وصفيًا ومنهم من اتجه اتجاهًا

صوتيًا:

(١) الفارسي، التكملة، ص ١٠٩-١١٠.

١: الاتجاه الوصفي

ومن هؤلاء عبدالقادر المغربي الذي رجح قول الكسائي في منع (أشياء) الصرف وفهم من قول الكسائي أنها منعت الصرف لشبهها بصحراء أنها إنما لم تصرف لتوهم زيادة الهمزة، وهو من قبيل توهم زيادة الحرف الأصلي، وضرب أمثلة لذلك التوهم^(١). وهو أمر سبق إليه الرضي وعرضنا له أعلاه.

وهذا الاتجاه يتصف بما اتصفت به محاولات القدماء إذ نجدهم جميعاً عاجلوا الكلمة جازمين بأنها ممنوعة من الصرف دون أن يقدموا شواهد على ذلك وهم عاجلوا الكلمة منتزعة من سياقها.

ومن أصحاب الاتجاه الوصفي وسمية المنصور صنفت (أشياء) في الصيغة (أفعال)، وهذا دليل على متابعتها قول الكسائي ابتداءً. وقد تناولت أقوال النحويين فيها، ودرست ما أثارته من قضايا، ومنها موقفهم من علة منعها الصرف، ومنها وزنها، ومنها جموع (أشياء)، ومنها تصغيرها، وقالت الباحثة عن منعها الصرف: "ويمكن أن تكون منعت من الصرف شذوذاً وفي هذا المستوى من الاستخدام وهو القرآن؛ لأن المشكلة التي أثيرت حول أشياء إنما كان منشؤها من هذه الآية"^(٢). وانتهت الباحثة إلى "أنَّ أشياء على أفعال للأسباب الآتية:

(١) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٧: ٢٥٧.

(٢) المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص ١٧٩.

(١) أنّ (فعل) المعتل يجمع على أفعال^(١).

(٢) جواز كون أشياء على وزن أفعال من حيث الصوت.

(٣) اعتبارها أفعال لا يخلق بلبلة في تصنيفها من حيث اعتبارها جمعاً أو اسم جمع^(٢).

والباحثة أشارت إلى أمر مهم هو أن المشكلة مرتبطة بهذه الآية، وهو أمر يوحى بأنها مصروفة في غيرها؛ ولكن قول أبي حاتم عن سماع النحويين العرب لا تصرفها فيه إيهام أنّ الكلمة عرفت عن العرب ممنوعة من الصرف، والغريب أنّنا لم نجد النحويين استشهدوا لها بأيّ شاهد. ولعل إدراك ارتباط القضية بالسياق كان جديراً أن يدفع البحث في مسار آخر ولكن الكلمة لم تكن سوى جزئية في عمل ضخم يتعذر معه طول التأمل، على أن النظر في السياق هو الذي أفضى إلى ما انتهى إليه أصحاب الاتجاه الصوتي.

٢: الاتجاه الصوتي

ذهب إلى ذلك محمود البشبيشي من الاسكندرية^(٣)، ويتبين هذا من الاعتراض الذي كتبه محمد غنيم في صفحة البريد الأدبي من مجلة الرسالة

(١) وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة إباحة جمع فَعْل -صحيح العين- على أفعال، انظر:

أمين، حجازي، في أصول اللغة، ٢: ٢٧.

(٢) المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص ١٨١.

(٣) نبهني إلى ما ورد في مجلة الرسالة الأستاذ عبدالعزیز العمران أحد دارسي الدراسات العليا في قسم اللغة العربية.

عدد ٧٨٨ شوال ١٣٦٧ هـ أغسطس ١٩٤٨ م وعنوانه (أحسن ما قيل في كلمة أشياء) ص ٩٠٦ - ٩٠٧. وكذلك كتب أحمد أحمد العجمي في الموضوع نفسه ص ٩٠٧: وفحوى ردّ العجمي أن السبب الصوتي غير مقبول لوروده في آيات أخرى دون منع الصرف مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [١٥ - يس] وقوله تعالى ﴿وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ [٩ - الملك].

ورد عليهما البشبيشي في العدد ٧٨٩ شوال ١٣٦٧ أغسطس ١٩٤٨ م قال: "وإنه لو وردت (أشياء) مصروفة في الآية الكريمة ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ لتكرر حتماً مقطعان بلفظ واحد، وكان ذلك مخلاً إلى حد ما بحسن الجرس والتناسق، ولا شك أن القرآن الكريم في المكان الأول من رعاية هذا التناسق، والسلامة من كل مظان التنافر، وهذا -قلت- من أعظم وجوه الإعجاز، ولولا ذلك لجرى على كلمة (الأشياء) ما يجرى على كلمة (أفياء) وأمثالها من جموع القلة التي توازنها، ولا وجه للقياس على توالي المقطعين بتكرار (إن) في قوله تعالى: ﴿مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ كما يقول الأستاذ العجمي، فإن القياس مع الفارق كما يقولون؛ إذ من الممكن بل من الحسن الوقف على كلمة (شيء) في هذه الآية وفي الآية الثانية التي أوردها الأستاذ العجمي، ويكون البدء بما بعد كلمة (شيء) في الآيتين مما يزيد المعنى قوة؛ وإذ لا يتوالى مقطعان، على أن همزة (شيء) مسبوقة بحرف لين صامت وهمزة (أشياء) مسبوقة بحرف مد صاعد ولذلك تأثيره في ثقل المقطعين، أما كلمة (أشياء) في آية المائة (وهي محل

البحث فإنها مرتبطة بما يليها من الآية الكريمة ارتباط الموصوف بصفته؛ والصفة هنا قيد في صاحبها، فلا بد من وصلهما حتى يكون معنى النهي في الآية واضحاً، ولا بد إذاً من توالي المقطعين، وهذا ما أجعله علة المنع من الصرف؛ وعلى ذلك يمكن القول - في غير حرج - أن ورود كلمة (أشياء) غير مصروفة راجع إلى الجو المحيط بها في الآية الكريمة فلو خرجت منه جاز عليها ما يجوز على سواها"^(١).

ورد أحمد أحمد العجمي في العدد ٧٩٠ ص ٩٦٧ برد مفاده أن ما ذهب إليه البشبيشي غير مقنع.

وكتب مصطفى شبل سنة ١٩٦٢ م. في زاوية (آراء وأحاديث) من مجلة الأزهر مقالاً بعنوان (أسماء غير ممنوعة من الصرف)، لخص الكاتب بإيجاز أقوال النحويين، ثم قال: "والذي استطعت أن أهتدي إليه بعد رويّة وتأمل أن الكلمة جمع (شيء) ووزنها أفعال ومثالها جمع (فيء) وهو أفياء وحقتها أن تكون مصروفة كما صرفت (أفياء) وأمثالها ولا حجة لمن منعها الصرف بورودها غير منونة في الشعر لأن الضرورة الشعرية تبيح صرف الممنوع والعكس"^(٢). ويذهب الكاتب إلى أن علة ترك تنوينها "القاعدة العامة التي اتفق عليها النحاة وهي جواز صرف الممنوع من الصرف وصرف الممنوع للتناسب والضرورة وما التناسب إلا مراعاة الانسجام في جرس الكلمات وائتلاف النغم بين أجزائها". وساق الباحث أمثلة لهذا من القراءات

(١) مجلة الرسالة، العدد ٧٨٩ شوال ١٣٦٧ أغسطس ١٩٤٨ م، ص ٩٣٨.

(٢) مجلة الأزهر، (ديسمبر ١٩٦٢ م.) ج ٥، ص ٥٥٤-٥٥٥.

القرآنية^(١) وانتهى إلى التعليل الصوتي لمنع أشياء من الصرف في الآية، وهو ما ورد سابقاً، قال: "فلم لا نقول إنَّ كلمة (أشياء) لم تنوّن لظرف خاص في محيطها في الآية الكريمة إذ لو نوّنت لتوالى مقطعان من لفظ واحد يحدث منها شيء واضح من الثقل الذي يباه تألف النغم في القرآن الكريم. وهذا التألف من أسرار الإعجاز، قرئت كلمة (أشياء) غير منونة لأنها مرتبطة بجملة الشرط بعدها ارتباط الموصوف بالصفة وذلك يقتضي وصلها وهذا يوجب تكرار لفظ (إنّ) مرتين متواليتين، فمن أجل ذلك لم تنوّن (أشياء)"^(٢).

ويمكن في سبيل إيضاح الفكرة أن نكتب المقاطع المفترضة في حال التنوين على هذا النحو:

أشياءٍ إن تُبْدَءَ شَـ / يـ / ـ / ـ / ـ / ـ / تـ / بـ / دـ

ويلاحظ كيف توالى مقطعان متماثلان، والمتماثلات الصوتية مكروهة في مستوى الأصوات المفردة فكيف الحال في مجموعة مقطعية. ولكن بحذف التنوين وفتح الهمزة خفّت المؤونة على الجهاز النطقي بعد تغير التركيب المقطعي وأصواته المكونة له:

أشياءٍ شَـ / يـ / ـ / ـ / ـ / ـ / تـ / بـ / دـ

والتخلص من المتماثلات أمر اتخذه اللسان العربي طلباً للتخفيف^(٣)؛

إذ يجري التخلص من المقاطع المتماثلة في مثل الأفعال الثلاثية المضعفة مثل:

(١) مجلة الأزهر، (ديسمبر ١٩٦٢م). ج٥، ص ٥٥٤-٥٥٥.

(٢) مجلة الأزهر، (ديسمبر ١٩٦٢م). ج٥، ص ٥٥٤-٥٥٥.

(٣) الشمسان، التخلص من المتماثلات لفظاً، (الشاذليات)، ص ٩.

رَـ/دَـ/دَـ ← رَـ دَـ/دَـ

ويسكن الفعل إن اتصل به ضمير رفع متحرك :

دَهَبْتُ ← دَهَبْتُ، يَذْهَبُ+نَ ← يَذْهَبْنَ :

ذَـ/هَـ/بَـ/تَـ ← ذَـ/هَـ/بَـ/تَـ

يَـ/ذَـ/هَـ/بَـ/نَ ← يَـ/ذَـ/هَـ/بَـ/نَ

وهذا التفسير الصوتي على طرافته لا يسهل الانطلاق منه إلى الزعم بأن الكلمة منعت الصرف به ؛ ذلك أن هذا اللقاء عارض واللقاء العارض تُحتمل فيه التماثلات، والكلمة من الكلم الذي يغلب على الظن كثرة استخدامه في لغتهم ؛ ولعل قول أبي حاتم يؤنس بهذا حين ذكر أن النحويين سمعوها من العرب غير مصروفة.

ويتكرر هذا التفسير عند غير واحد من المحدثين ؛ إذ نجد رمضان عبدالنواب سنة ١٩٧٤م - أي بعد اثنتين وعشرين سنة من نشر رأي البشبيشي - يقول: "ولعل المسئول عن منع كلمة: (أشياء) من الصرف، وقوعها في القرآن الكريم، في سياق تتوالى فيه الأمثال لو صرفت، في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [سورة المائدة ١٠١/٥]، إذ لو صرفت لقليل: (عن أشياء إن)، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع: (إن)"^(١). ولم يشر رمضان في حواشيه إلى مجلة الرسالة ولا مجلة الأزهر، والغالب أنه لم يقف على ذلك، وهذا أمر يعرض لكثير من الباحثين، وفي هذه المسألة نجد باحثًا آخر انتهى إلى ما انتهى إليه الباحثون

(١) عبدالنواب، التطور اللغوي، م٢، ص ١٩.

السابقون وهو عفيف دمشقية الذي قال: "ثم إذا نحن تدبرنا أنّ في النص القرآني المجيد حرصاً كبيراً على التناغم الموسيقي، وانسجاماً كلياً مع ميل العربي إلى النفور من كل ما يثقل على السمع أو النطق، وجدنا أن (تنوين الجر) في (أشياء) - ولفظه: (إن) - لا بدّ أن يشكل مع (إن) الشرطية التي بعده نوعاً من التنافر الموسيقي الذي تأباه الأذن العربية، إذا لم نقل إن اللسان بعامة، واللسان العربي بخاصة يتعثر في النطق به"^(١).

وورد في مجلة المورد العدد ٣ سنة ١٤١٩ - ١٩٩٨م مقال بعنوان (ما قيل في أشياء) لهاشم طه شلاش في ص ٦١ - ٦٩ قال في نهايته عن رأي رمضان عبد التواب "والذي قرأناه رأي جميل. والذي يدعو إلى التأمل والاستفسار هو: ألم ترد كلمة أشياء نكرة في نصوص عربية قبل الإسلام؟ وإذا كانت واردة كذلك ألم تكن ممنوعة من الصرف، أكان تكرار المقطع هو السبب في منعها؟ هذه الأسئلة وغيرها تدعو إلى استقراء النصوص العربية قبل الإسلام لإزالة الغموض عن كلمة واحدة قيل فيها ما قيل"^(٢).

وممن وقف عند كلمة (أشياء) فوزي الشايب الذي درسها غير مرة، درسها في رسالتي الماجستير والدكتوراه وفي بحث نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. وذكر في الحاشية (٢٧٩) من بحثه في المجلة أنه حين انتهى - في رسالة الماجستير - إلى تفسير صوتي لمنع أشياء من الصرف ظن أنه أول من تنبه إلى ذلك لكنه علم بعد ذلك بكتاب عفيف دمشقية ثم يبحث رمضان

(١) دمشقية، أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي، ص ١٥٤.

(٢) مجلة المورد العدد ٣ سنة ١٤١٩-١٩٩٨م، ص ٦٧.

عبدالفتواب^(١)؛ ولكنه لم يقف على ما ورد في مجلة الرسالة ولا مجلة الأزهر وهو سابق لما جاء عند عبدالفتواب ودمشقية.

ولكن درس الشايب له أهمية بالغة؛ فهو لا يكتفي بتفسير منع (أشياء) من الصرف بل يجعل هذا قانوناً عاماً لا يخصها وحدها، قال: "لو وقع مكان (أشياء) في سياق كهذا كلمة أخرى مشابهة مثل: أجزاء أو أنحاء أو أسماء... لوجب منع صرفها هي الأخرى للعلّة ذاتها التي منعت لأجلها (أشياء)، ألا وهي تتابع المقاطع المتماثلة"^(٢). وليس من السهل قبول هذا القانون الذي جاء به الشايب؛ لأن في القرآن ما اجتمعت فيه المقاطع المتماثلة ولم يمنع من الصرف، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس، ١٥ - ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَقُلْنَا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ [٩١ - الملك]. اجتمع في الآيتين الكريميتين الهمزة المكسورة المنونة في (شيء) وبعدها الهمزة المكسورة بعدها النون في (إن). وإن دفع الاستشهاد بالآيتين الكريميتين صحة القانون المذكور فإنه لا يدفع صحة القول بأن منع صرف (أشياء) مرده إلى العلة الصوتية المذكورة، ولا يلزم أن يكون هذا مطرداً؛ ذلك أن الممنوع من الصرف قياساً صرف في القرآن لعلّة صوتية، مثال ذلك صرف (سلاسل، وقوارير) في قراءة نافع وأبي بكر والكسائي؛ فمن حجج صرفها كونها رؤوس أي أو مشاكلة لرؤوس أي^(٣).

(١) الشايب، منع الصرف بين الاستعمال والتععيد النحوي، ص ٧٥٢.

(٢) الشايب، منع الصرف بين الاستعمال والتععيد النحوي، ص ٧٥٣.

(٣) ابن زنجلة، حجة القرآت، ص ٧٣٨.

ويستدل الشايب على أن منع أشياء من الصرف مرهون بالسياق الصوتي بأنها جاءت في كلام العرب مصروفة عندما لم تقع في مثل هذا السياق، وهو أمر غفل عنه النحويون، وهو أيضاً يبين أن قول أبي حاتم "أنها سمعت عن العرب غير مصروفة" لا يستند إلى استقراء.

واستشهد الباحث بأربعة أبيات رأى أنها تكفي دليلاً على صرف (أشياء). وردت (أشياء) مصروفة في قول الأعلام حبيب بن عبد الله:

جَزَى اللهُ حَبَشِيًّا يَمَا قَالَ أَبُو سَأَ يَمَا رَامَ أَشْيَاءَ يَنَا لَا نَرُومُهَا^(١)

وقد يعترض هذا بأن الشاعر اضطر إلى صرف الكلمة وهو أمر جائز، وقد ذكر الباحث هذا الجواز في موضع من بحثه إذ قال: "إن صرف كل ما لا ينصرف جائز في الضرورة الشعرية عند البصريين، وهو قضية مسلّم بها ومقطوع بصحتها عندهم، فلا تحتاج إلى نقاش، ولقد بتّ بالحكم فيها سيويوه"^(٢). أما الشارح - السكري - فجعلها ممنوعة من الصرف في قوله يشرح البيت: "يقول: تناول منّا أشياء لا نتناولها منه"^(٣).

وقال بشار بن برد:

(١) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٣. وانظر: السكري، شرح أشعار الهذليين، ١: ٣٢٧.

(٢) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٣.

(٣) السكري، شرح أشعار الهذليين، ١: ٣٢٧.

أَمَّا الْحَيَاةُ فَكُلُّ النَّاسِ يَحْفَظُهَا وَفِي الْمَعِيشَةِ أَشْيَاءٌ مَنَاقِبٌ^(١)
وقد ذكر الباحث أنه قد يعترض بأن البيت يمكن أن يستقيم وزنه مع منع
الصرف، وأجاب عن ذلك بقوله: "ولكن هذا الاعتراض يدفع بأن الأصل
في التفعيلة إذا كان متأثراً مع صحة الوزن فهو أولى، ومنع صرف (أشياء)
يؤدي إلى وجود زحاف الطي، وعدم وجود زحاف أولى"^(٢). ولكن
الاعتراض قائم من جهتين أخريين، إحداهما أن البيت لشاعر مولد،
والأخرى أن احتمال الضرورة قائم. هذا غير احتمال الرواية الأخرى (أبلاء).

وقال أبو قيس بن الأسلت:

أَرَبَّ النَّاسِ أَشْيَاءٌ أَلَمَّتْ يَلْفُ الصَّعْبُ مِنْهَا بِالذُّلُولِ^(٣)
وقال الباحث في الحاشية (٢٨٧): "ضبطت هذه الكلمة هكذا (أشياء) غير
منونة، وعدم التنوين يؤدي إلى كسر واضح في البيت، والذي يبدو لي أن

(١) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٣. وقد اعتمد الشايب على نشرة بيروت لكتاب الحيوان
للجاحظ، أما عبدالسلام هارون فقد أثبت ما ورد في النسخة (ل) وهو: (أبلاء) بدل
(أشياء) التي وردت في غيرها، انظر: الجاحظ، الحيوان، ٧: ٣٦، وأشار المحقق إلى ورود
كلمة (الجياذ) بدل الحياة في غير (ل) من النسخ ووصفه بالتحريف. وقد ورد البيت في
ملحقات الديوان مأخوذاً عن طبعة للحيوان وفيها أثبتت (الجياذ) وكلمة (أشياء)
مصروفة. انظر: ديوانه، ٤: ٦٠.

(٢) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٤.

(٣) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٥.

المحققين ضبطوها بهذا الشكل تحت تأثير أقوال النحاة، من أن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف، فكان أن منعوها الصرف في مكان يجب صرفها فيه"^(١). وليس من المألوف أن يغير المحقق من الضبط دون تنبيه إلى ذلك، وبخاصة إن كان يؤدي إلى كسر واضح حسب قول الباحث، وقد رجعت إلى نشرة أخرى وهي السيرة النبوية مع شرح أبي ذر الحشني فرأيت الكلمة مضبوطة بضمة واحدة^(٢)، ثم عدت إلى مخطوطة سيرة ابن هشام المحفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود فوجدت الكلمة مضبوطة بضمة واحدة أيضاً^(٣). أما الكسر الواضح الذي أشار إليه الباحث فتعالجه كيفية الإنشاد؛ فبمطل الضمة يزول الكسر.

وقال قيس بن الخطيم:

ثأرت عدياً والخطيم فلم أضع ولايةً أشياء جعلت إزاءها^(٤)
وقال الباحث: "ويبدو أنه عزّ على الرواة مجيء كلمة (أشياء) مصروفة في هذا البيت فكان أن أثبتوا له روايات أخرى لا تتعارض مع قواعد النحو ونواميسه، منها: (ولاية أشياخ)، و(وصية أقوام)"^(٥).

(١) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٥.

(٢) ابن هشام، السيرة النبوية، ١: ٩١.

(٣) ابن هشام، سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورقة ١٧٤ ب

(٤) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٥، وديوان قيس بن الخطيم ص ٥.

(٥) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٥.

ومن المستبعد أن يتعمد الرواة تغيير لفظ مراعاة لقواعد النحو، وكتب النحو زاخرة بالشواهد التي فيها شذوذ عن القواعد المقررة، ولم يرو لها ما يصلح شذوذها. وقد علقت المجلة في الحاشية على قول الباحث قائلة: "المعنى يقتضي إيثار رواية (أشياء) على رواية (أشياء)، ورواية (أشياء) تفسد المعنى"^(١).

وينتهي الشايب إلى القول: "وعليه فأشياء مصروفة، ولكن قد يعرض لها ما يمنع صرفها لعل صوتية كما في الآية الكريمة، أو لإقامة الوزن، وذلك كقوله:

فما أشياء نشرها بمال فإن نفقت فأكسد ما تكون
فالبيت من الوافر، ولو نونت كلمة (أشياء) لانكسر البيت، لذا جاءت غير منونة"^(٢).

وكنت وددت لو أن الباحث ضبط كلمة (أشياء) الواردة آنفاً لنرى أيطبق ما ذهب إليه أم أنه يجاري الاستعمال الذي اشتهر عند الناس، وقد وردت (أشياء) في بحثة ٢٣ مرة ولم تضبط بالشكل ففاتنا أن نعرف مذهبه الاستعمالي لها. وبالجملة فهذه الأبيات على قلتها لا تصلح دليلاً على أن أشياء كانت مصروفة؛ وليس لمن يريد صرفها سوى استصحاب الحال وهو أن الأصل فيها الصرف إذ لا علة لمنعها.

(١) الشايب، منع الصرف، حاشية (#) أسفل صفحة ٧٥٥.

(٢) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٦. والبيت في لسان العرب، مادة (نق).

وبمراجعة الأشعار الجاهلية والإسلامية والأموية^(١) وجد أن منها ما وردت فيه أشياء ممنوعة من الصرف، ووردت في بعضها مصروفة. وردت (أشياء) ممنوعة من الصرف في قول جساس بن مرة: تبكي كليلًا وقد شالت نعامته حقا وتضمر أشياء تُرجيها وقول زهير^(٢):

قلتُ لها يا إربعي أقل لك في أشياء عندي من علمها خبر
وقول عبيد بن عبد العزيز السلامي^(٣):

وأعرض عن أشياء لو شئت نلتها حياء إذا ما كان فيها مقاذع
وقول هذبة بن الحشرم^(٤):

وإني لأرجي المرء أعرف غشه وأعرض عن أشياء فيها مقاذع
وقول المقنع الكندي^(٥):

يُعَاتِبُنِي فِي الدِّينِ قَوْمِي وَإِنَّمَا دُونِي فِي أَشْيَاءِ تُكْسِبُهُمْ حَمْدًا
وقول الوليد بن يزيد^(٦):

عَتَبْتَ عَلَيَّ فِي أَشْيَاءِ ءَ كَانَتْ بَيْنَنَا سَرَفًا

(١) جمع لي هذه الأشعار من الموسوعات الشعرية الآلية، الأستاذ أنس العايد المعيد في قسم اللغة العربية. وهي موسوعة تحتاج إلى شيء من التدقيق.

(٢) ثعلب، شرح ديوان زهير، القصيدة ٢٨، ص ٢٢٦.

(٣) ميمون، منتهى الطلب من أشعار العرب، ٨: ٢٧٧.

(٤) ميمون، منتهى الطلب من أشعار العرب، ٨: ٢١٨.

(٥) أبوتمام، الحماسة، ١: ٦٠٣.

(٦) ابن يزيد؛ ديوانه، ص ٤٧.

وقول معن بن أوس :

وَقَارَبْتُ فِي أَشْيَاءَ لَوْ أَنَّهُمْ مَعِي لِبَاعَدَتْ حَتَّى تَسْتَقِيمَ التَّوَابِعُ^(١)
وَإِنِّي عَلَى أَشْيَاءَ مِنْكَ تَرِيئِنِي قَدِيمًا لَذُو صَفْحٍ عَلَى ذَاكَ مُجْمِلُ^(٢)
وَصَبْرِي عَلَى أَشْيَاءَ مِنْهُ تُرِيئِنِي
وَكَظْمِي عَلَى غِيظِي وَقَدْ يَنْفَعُ الْكَظْمُ^(٣)

وقول الأحوص الأنصاري :

وَأُخْفِي إِذَا اسْتَخْبَرْتُ أَشْيَاءَ كَارِهًا وَفِي النَّفْسِ حَاجَاتُ إِلَيْهَا تَطَّلَعُ^(٤)
وَأُغْضِي عَلَى أَشْيَاءَ مِنْكُمْ وَأُدْعَى إِلَى مَا سَرَّكُمْ فَأُجِيبُ^(٥)
وَجُمِّعَتَ مِنْ أَشْيَاءَ شَتَّى حَبِيبَةً فَسُمِّيتَ لَمَّا جِئْتَ مِنْهَا مُجْمَعًا^(٦)

وقول العرجي :

تَخَفْتُ لَمَّا نَهَوَى مِرَارًا وَإِنَّهَا عَنِ أَشْيَاءَ لَيْسَتْ مِنْ هَوَانَا سَتَّقُلُ^(٧)
مِنْ أَشْيَاءَ قَدْ لَاقَيْتُهَا فَيْكَ لَمْ يَكُنْ لِيُحْصِيهَا مَنْ مَنَّ وَصَلًّا وَعَدَدًا^(٨)

(١) ابن أوس، ديوانه، ص ١٠٧.

(٢) التريزي، شرح ديوان الحماسة، ٣: ١٣٥.

(٣) ميمون، منتهى الطلب من أشعار العرب، ٣: ٤٠٤.

(٤) الأحوص، شعره، ص ١٧٤.

(٥) الأحوص، شعره، ص ٩٥.

(٦) الأحوص، شعره، ص ١٩٣.

(٧) العرجي، ديوانه، ٣٠٣.

(٨) العرجي، ديوانه، ٢٠٢.

وقول عبيد بن غصيرة العنبري :

لَنَصْفَحُ عَنْ أَشْيَاءٍ مِنْهُمْ تَرِيْبُنَا

وَنَصْدَفُ عَنْ ذِي الْجَهْلِ مِنْهُمْ وَنَحْلَمُ^(١)

وقول عمر بن أبي ربيعة :

دَعَاهُ إِلَى هِنْدٍ تَصَابٍ وَنَظْرَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَشْيَاءٍ فِيهَا مَتَالِفٌ^(٢)

وقول كثير عزة :

وَأَغْضِي عَلَى أَشْيَاءٍ مِنْكَ تَرِيْبُنِي وَأُدْعَى إِلَى مَا نَابَكُمْ فَأُجِيبُ^(٣)

ولكن نجد (أشياء) مصروفة في قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

يُعَزِّوْنِي قَوْمَ بَرَاءٍ مِنَ الصَّبْرِ وَفِي الصَّبْرِ أَشْيَاءٌ^(٤) أَمْرٌ مِنَ الصَّبْرِ

وفي قول قيس بن الخطيم^(٥) :

ثَارَتْ عَدِيًّا وَالْحَطِيمَ فَلَمْ أُضِعْ وَلايَةَ أَشْيَاءٍ جَعَلْتُ إِزْءَهَا

ونجد من الشعراء العباسيين بعد ذلك من صرفها كما في قول بشار :

يَا بَشْرُ حَمَامٌ بَنِي يَشْكُرُ حَدَّثَنِي عَنْهَا بِأَشْيَاءٍ^(٦)

(١) ابن منقذ، لباب الآداب، ص ٣٢٤.

(٢) ابن أبي ربيعة، ديوانه، ص ٣٦٠.

(٣) كثير عزة، ديوانه، ص ١٦٥.

(٤) أبي طالب، ديوانه بتحقيق المصطاوي، ص ٨٦. وديوانه بعناية الحاج قاضي مطبوعة سنة

١٢٩٤ هـ في مطبعة مرغوب هرديار ناحية المنبئ. ص ٥٤.

(٥) قيس بن الخطيم، ديوانه، ص ٤٣، وجاء فيها "ويروى (ولاية أشياخ).

(٦) بشار، ديوانه، ص ١٥٠.

وقوله :

لِلنَّاسِ حَاجَاتٌ وَمِثِّي الْهَوَىٰ
يُذَكِّيهِ شَيْءٌ بَعْدَ أَشْيَاءٍ^(١)
وقول ابن الرومي^(٢) :

ثلاثةُ أشياءٍ بها الهمُّ يكشف تميل إليها النفس مني وتصرف
والذي يبدو أن منع (أشياء) من الصرف في الشعر أكثر من صرفها.

خاتمة :

وردت (أشياء) ممنوعة من الصرف في موضع واحد في القرآن
(١٠١ - المائة)؛ فلربما انطلق النحويون من هذا الاستخدام المفرد - لا
من واقع استعمال اللفظ عند العرب - فراحوا يفسرون علة المنع من
الصرف، وهم يعلمون شذوذ المنع هنا؛ إذ لو لم يكن كذلك لما وجدوا
حاجة إلى إفراد القول فيه، ولما وقع الخلف بينهم في علة المنع من الصرف.
والخطأ الذي وقع فيه القدماء أنهم لم يستقروا استخدامها عند العرب، ولم
يتنبهوا إلى موقعها من السياق؛ فانطلقوا يفسرون جازمين بمنعها من
الصرف، وشغلهم الاختلاف في سبب منعها الصرف عن التفكير في القضية
الأساسية وهي كونها من الألفاظ التي حقها الصرف. ورأينا كيف سار بحثهم
في اتجاهين مختلفين أحدهما ذهبوا فيه إلى أن منعها الصرف كان لأنها مؤنثة
حقيقة بانتهائها بألف التأنيث الممدودة، والاتجاه الثاني أنها منعت الصرف
لأنها مؤنثة توهمها حين حملت - لمشابتها الشكلية لما ينتهي بألف

(١) بشار، ديوانه، ص ١٥٥.

(٢) ابن الرومي، ديوانه، ٢: ٤٤٧. وقيل منحول.

تأنيث - على مثل : صحراء. ورأينا كيف ذهب الخليل في المسار الأول إلى أن بناء (أشياء) هو: (فَعْلَاء) وهو بناء تمنع الألفاظ التي جاءت عليه من الصرف وزعم الخليل أن اللام منه قد تقدمت منعاً لتجاور المتماثلات فصار الوزن (لَفْعَاء)، وقد لقي جمهور النحويين قوله بالقبول على الرغم من المشكلات التي يثيرها هذا القول. أولها أنه زعم لا دليل عليه، والثاني الاضطرار إلى القول بنقل اللام، والثالث أن الواحد على (فَعْل) لا يجمع على (فَعْلَاء)، وأما الزعم بأنه اسم جمع فضعيف؛ لأن اسم الجمع لا واحد له من لفظه، والرابع أنه لو كان مؤنثاً لكان العدد معه غير مختوم بتاء التأنيث (ثلاثة أشياء). وقد أعدنا الإشارة إلى قول الخليل لأهميته عند جمهور النحويين أما بقية الأقوال في هذا الاتجاه فنكتفي بما عرض من نقدها سابقاً، أما قول الكسائي فقد حال دون الأخذ به التعصب لرأي الخليل وتقديمه. وهو أجود الأقوال القديمة غير أنه مثلها قد انطلق من جزم مطلق بمنع اللفظ من الصرف. وأما المحدثون فمنهم من قال بأن منعها من الصرف أمر خاص بالآية الكريمة، وكأنه ينادي بصرفها في غير هذا الموضع لأنه لا علة لمنعها الصرف. ومنهم من قال بأنها منعت الصرف - في الآية - لعل صوتية مرهونة بالسياق، وعليه فإنها تصرف متى فارقت ملابس منعها. ولكن النحويين القدماء والمستخدمين من بعدهم جروا على منع (أشياء) من الصرف في لغتهم وتأليفهم، من ذلك ما نجده في الحديث النبوي الشريف؛ إذ وردت (أشياء) ١١٤ مرة، منها (١٠٢) ضبطت الكلمة بالفتحة (أشياء) وكانت منصوبة في مواضع ومجرورة في مواضع أخرى، ومنها (١٢) ضبطت

بالضمة (أشياء) لأنها مرفوعة^(١). ومن ورودها ممنوعة من الصرف في التأليف هذا النص: "أين كنت؟ قلت: خرجت إلى البادية في أشياء استفدتها من العرب"^(٢) ومن ذلك أنا نجد ابن مالك في ذكره لأبنية اسم الجمع يقول: "ومنها (فعلاء) لنحو قصبه، وحلِفة، وطرفاء، وشيء"^(٣). ومعنى ذلك أنها عنده منتهية بألف تأنيث ممدودة؛ لذلك صنفتها هذا التصنيف.

والمشكلة أنّ الحديث لا يمكن الاستفادة منه في ظاهرة صوتية كهذه؛ لأنّ الحديث لم يجمع جمعاً صوتياً، وجاء تدوينه في وقت استقرت فيه قواعد العربية في أذهان المشتغلين بها، ولاشك أن هذا له أثره في مراعاة مقتضيات الإعراب عند تدوين نصوص الأحاديث. وأما استخدامها في الكتب فهو أيضاً يخضع للتدقيق النحوي يجريه المصنفون والمحققون.

ونحن الآن أمام أمور واضحة هي:

- (١) لا نعلم علم اليقين أن العرب صرفت (أشياء) أو منعتها الصرف.
- (٢) الأشعار التي وردت فيها (أشياء) مصروفة محتملة أن تكون صرفت فيها ضرورة؛ لأنهم مما يضطرون إليه صرف ما لا ينصرف. وهي أشعار قليلة يدخلها الاحتمال وما يدخله الاحتمال يبطل به الاستدلال.
- (٣) أن (أشياء) من حيث هي جمع لـ(شيء) لا علة لمنعها الصرف.

(١) هذه المواضع من الكتب التسعة: البخاري، مسلم، الترمذي، النسائي، أبو داود، ابن ماجه، أحمد، مالك، الدارمي. وقد اعتمدت في مراجعة هذه المصادر على موسوعة الحديث المحفوظة في القرص الإلكتروني.

(٢) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٢٦٨.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٢٨٠.

٤) أن منعها الصرف في القرآن محتمل لأن يكون لعله صوتية على نحو ما بين علماء الأصوات، ولكن ذلك غير مقطوع به كل القطع، لما ذكر من ورود ما تحققت فيه العلة الصوتية ولم يمنع الصرف؛ ولأن اللفظ من الألفاظ المتداولة الشائعة التي يستبعد أن يغيب شأنها عن اللغويين والنحويين، ولعل ما يؤنس بهذا قول أبي حاتم إن النحويين سمعوها من العرب ممنوعة من الصرف وقد مر ذكر قوله آنفاً.

٥) أن النحويين القدماء مطبقون على أنها ممنوعة من الصرف، وعلى هذا جرى استخدامها في لغتهم إلى يومنا هذا. وقد اعتمد النحويون في منعها الصرف على موضع واحد؛ غير أن القرآن قد يصرف فيه الممنوع من الصرف وقد يمنع ما حقه الصرف وذلك رعاية لمقتضيات صوتية.

٦) إن من يدعو إلى صرفها إنما يقيسها على أمثالها أي يعود بها إلى الأصل فيها.

إذن؛ أفنصرف (أشياء) رعاية للأصل فيها ومتابعة لبعض الأشعار ولأن علة منعها في القرآن كراهة التماثلات أم نتابع القدماء في الذي جروا عليه من منعها الصرف؟ والجواب عندي أن اللغة ليست عقلاً؛ بل هي اصطلاحية، وكثير من الاستخدامات كانت نتيجة ظروف خاصة ونتيجة أخطاء ونتيجة أوهام، وكل ذلك أخذ طريقه في اللغة وأصبح جزءاً منها؛ فمهما يكن السبب الذي جعل القدماء يستخدمونها ممنوعة من الصرف فهي صارت في الاصطلاح ممنوعة من الصرف؛ لذلك أرى أن تستخدم (أشياء) مصروفة وفاقاً للقياس أو ممنوعة من الصرف وفاقاً للعرف الشائع، وهذا

نظير أعلام الإناث الثلاثية الساكنة الوسط مثل (دعد)، و(هند)؛ فهي تصرف
أو تمنع الصرف، قال عمر بن أبي ربيعة:

تلك هندٌ تصدُّ صدًّا أدلالٌ، أم هجر هندٍ أجدًّا؟^(١)
ليت هندًا أنجزتنا ما تعد وشفت أنفسنا مما تجد^(٢)
ومثلها الأسماء الأعجمية الثلاثية الساكنة الوسط مثل (نوح)، قال
تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [١ - نوح]

ويمكن القول وفاقًا لذلك أنه ليس من قبيل الضرورة الشعرية صرف
أشياء في قول بهاء الدين زهير:

وفيه أشياء وأشياء أُخِرُ وقهوةٍ تسدُّ أبوابَ الفكر^(٣)
إذن يمكن لمن أراد صرف (أشياء) أن يقول: هذه أشياء كثيرة،
وجمعت أشياء كثيرةً. وعُنيت بأشياء كثيرةً. ويمكن لمن أراد منعها الصرف أن
يقول: هذه أشياء كثيرةً، وجمعت أشياء كثيرةً. وعُنيت بأشياء كثيرةً.

(١) ابن أبي ربيعة، ديوانه، ص ٨٦.

(٢) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص ٨٩.

(٣) زهير، ديوانه، ص ١٢٣.